

Distr.: General  
1 March 2024

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



Arabic  
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثاني والأربعون

شلالات فيكتوريا، زمبابوي (حضوريا وعبر الإنترنت)،

٢٨ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ٢٠٢٤

البند ٩ من جدول الأعمال

النظر في تقرير اجتماع لجنة الخبراء وإقراره، والنظر في التوصيات

ومشاريع القرارات

## تقرير لجنة الخبراء عن اجتماعها الثاني والأربعين

### مقدمة

١- عُقد الاجتماع الثاني والأربعون للجنة خبراء مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في شلالات فيكتوريا، زمبابوي، في شكل يمزج بين المشاركة حضوريا وعبر الإنترنت، من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٢٤.

### الجزء الأول

أولا - افتتاح الاجتماع الثاني والأربعين للجنة الخبراء والدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ١ من جدول الأعمال]

### ألف - الحضور

٢- حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: إثيوبيا، وإريتريا، وإسواتيني، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليبيا، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا،



وموزامبيق، وناميبيا، ونيجيريا

٣- وكانت كيانات منظومة الأمم المتحدة التالية ممثلة في الاجتماع: مكتب التنسيق الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ والمنظمة الدولية للطيران المدني، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛ وصندوق الأمم المتحدة للطفولة؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومكاتب التنسيق الإقليمية التابعة للأمم المتحدة؛ والبنك الدولي؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٤- وحضر مراقبون عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التالية: بولندا، المملكة المتحدة.

٥- وحضر ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: مصرف التنمية الأفريقي؛ المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية؛ أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي؛ المرفق الأفريقي للدعم القانوني؛ الوكالة الأفريقية لمواجهة المخاطر؛ المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب؛ المعهد الأفريقي الإقليمي للعلوم وتكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية؛ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا؛ مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية؛ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا؛ البنك المركزي لدول غرب أفريقيا؛ مصرف التجارة والتنمية لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ مصرف الاستثمار والتنمية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ تحالف الطاقة العالمي لصالح الشعوب وكوكب الأرض؛ الشراكة العالمية من أجل التعليم؛ مؤازروا المناخ رفيعو المستوى؛ المعهد الدولي للزراعة المدارية؛ البنك الإسلامي للتنمية؛ المركز الإقليمي لرسم خرائط موارد التنمية.

٦- وحضر مراقبون عن الكيانات التالية:\*

\* Africa Australia Inspire Lead Educate Advocate for Change; Africa Energy Study Group; African Center for Economic Transformation; African Coalition for Sustainable Energy and Access; African Forum and Network on Debt and Development; Alliance for a Green Revolution in Africa; American University in Cairo; Amis des Étrangers au Togo; Association des résidents de La Siesta, Mohammedia, pour la protection de l'environnement; Biruh Teweled Le Ethiopia; Bokamoso Youth Cooperative Society; Cadi Ayyad University; Cameroon Economic Policy Institute; Carbcared Africa; Caritas Africa; Católica Lisbon School of Business and Economics; Central Metallurgical Research and Development Institute; ChildFund International; Christian Aid; Chukwumeka Odumegwu Ojukwu University; Communauté des personnes engagées pour promouvoir l'entrepreneuriat et le développement durable; Community Action Against Plastic Waste; Decent Work for All Burundi; Delphi Child International; Development Initiatives; DoTheDream Youth Development Initiative; Dr. M. Chandrasekhar International Foundation; Effective Institutions Project; Elevate Trust; Explorer's Club; Federal University of Health Sciences; Fédération

## باء - البيانات الافتتاحية

- ٧- ترأست الجلسة الافتتاحية ممثلة أوغندا الدائمة لدى الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وسفيرة أوغندا لدى إثيوبيا وجيبوتي، ورئيسة مكتب لجنة الخبراء المنتهية ولايته، ريبكا أوتينغو أموغي.
- ٨- وأدلى بيانين افتتاحيين كل من نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا المكلف بدعم البرامج، أنطونيو بيدرو، ووزير المالية والتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في زمبابوي، مثولي نكوي.
- ٩- وشكرت السيدة أوتينغو أموغي في ملاحظاتها الافتتاحية زمبابوي على استضافة المؤتمر وأثنت على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما قدمته من دعم لها خلال فترة ولايتها.
- ١٠- وشدد السيد بيدرو في بيانه على الأزمات الكثيرة التي يجب التصدي لها في أفريقيا: الهشاشة الاقتصادية والنزاعات وتزايد التذمر، وهي الأمور التي تفاقت بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ، مضيفا أنها تعوق تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصلو إليها'. وقال إن هناك حاجة إلى عمليات انتقالية عادلة ومستدامة، وأن هذه العمليات تتطلب تغييرات هيكلية طويلة الأجل، واستثمارات كافية، وإصلاحا عاجلا للنظام المالي العالمي الحالي غير الملائم. وأكد من جديد شراكة اللجنة الاقتصادية الوثيقة مع الاتحاد الأفريقي ومصارف التنمية الأفريقية المتعددة الأطراف،

des Organisations des Femmes Entrepreneures des pays d'Afrique Centrale, section Gabon; Fondation des Oeuvres pour la Solidarité et le Bien Etre Social; Ginger Growers Processors and Marketers Association of Nigeria; Global Energy Interconnection Development and Cooperation Organization; Global Peace and Development Organization; Global Perspectives Initiative; Grassroots People Empowerment Foundation; Green Mobilisation Initiative; Gwanda State University; Hazras Charity Foundation; Heeno International; Hindu Institute of International Affairs; Horn of Africa social policy and development centre; Institute for Economic Justice; Institute for Peace and Security Studies; Institute for Sustainable Development and International Relations; Institute of Events Professionals in Zimbabwe; Instituto Nacional de Estatística, Cabo Verde; Interconnections for Making Africa Great Empowered and Sustainable (IMAGES) Initiatives, University of Ibadan; International Centre for Environmental Education and Community Development; International Peace Corps Association; International Society for Human Rights; International Society of Diplomats; Jesuit Justice and Ecology Network Africa; Jeunes Volontaires pour l'Environnement ; JUDICIARY - republic of Kenya; Kailash Union; Kenya National Young Farmers Association; Korea Development Institute; Lloyds Banking Group; London School of Economics and Political Science; Marwilak Foundation; Michael Okpara University of Agriculture; Misère Option Zéro; Mo Ibrahim Foundation; Monash University; Namibian Youth on Renewable Energy; ONE Campaign; One Nature Foundation; Organisation des Jeunes pour les Nation Unies; Organization For Innovation and Sustainable Development Africa; Pan African Lawyers Union; Pan African Youth Union; Programme de Formation en Gestion de la Politique Economique; Promotion of Sustainable Development in Donga-Mantung; Reality of Aid Africa; Registrar of Societies; Rockefeller Foundation; Rotary International; Saint Mary's University; Santamaria Development Organization; Sharing Strategies; Silveira House; Somali Civil Society Associations; Southern Africa Youth Forum; Southern Connecticut State University; Standard Group; StAfrica - Startup Germany-Africa; Stevenson Holistic Care Foundation; Tax Justice Network Africa; United Mission for Rural and Urban African Community Empowerment; United Nations University Centre for Policy Research; Uniting to Combat Neglected Tropical Diseases; Université Badji Mokhtar – Annaba; Université Cheikh Anta Diop de Dakar; University of Carthage; University of Edinburgh; University of Nairobi; University of Professional Studies, Accra; University of Surrey; University of Venda; West African Alliance for Carbon Markets and Climate Finance; Women Advancement for Economic and Leadership Empowerment Foundation in Africa; World Youth Summit; Young Professionals in Foreign Policy; Youth Association in Sierra Leone; Youth Empowerment for Peace and Security; Zimbabwe Coalition on Debt and Development; Zimbabwe Economic Policy Analysis and Research Institute. .

وأعاد تأكيد استعداد اللجنة الاقتصادية للعمل مع جميع أصحاب المصلحة دعماً لأعضائها.

١١- وشدد السيد نكوبي في بيانه على التحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي، ومحدودية هامش المناورة في مجال السياسات المالية والنقدية، وتفاقم أزمة الدين العام، والتأثيرات السلبية لتغير المناخ. وقال إن الدول الأفريقية في حاجة إلى الاستفادة من مواردها من الأراضي، وتخصيص التمويل لضمان الأمن الغذائي، وأكد على الحاجة إلى تحسين تعبئة الموارد المحلية وتعزيز الترتيبات التجارية الإقليمية، بما في ذلك إزالة الحواجز التجارية. وفي معرض بيان التدابير العلاجية التي ينبغي للقارة التفكير فيها، دعا إلى إعادة بناء الهيكل المالي العالمي لضمان تلبية الاحتياجات المالية الخاصة بأفريقيا على نحو منصف. وأكد أن الدول الأفريقية في حاجة إلى اعتماد نظم محاسبية لرأس المال الطبيعي واتخاذ الخطوات لتنفيذ التحول الرقمي.

## ثانياً- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

١٢- انتخبت لجنة الخبراء بالإجماع البلدان التالية لتشكيل المكتب الجديد:

رئيس المكتب: زمبابوي

النائب الأول للرئيس: مصر

النائب الثاني للرئيس:

النائب الثالث للرئيس: كوت ديفوار

المقرر: أوغندا

١٣- وعقب بيان القبول الذي أدلى به الرئيس الجديد المنتخب، السيد أندرو بفومي، السكرتير الدائم في وزارة المالية وتشجيع الاستثمار في زمبابوي، اعتمدت لجنة الخبراء برنامج العمل وجدول الأعمال التالي دون إجراء أي تعديلات إضافية، استناداً إلى جدول الأعمال المؤقت الذي تم توزيعه.

١- افتتاح الاجتماع الثاني والأربعين للجنة الخبراء والدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣- لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخراً.

٤- تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا.

- ٥- عرض عن موضوع الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.
- ٦- قضايا نظامية.
- ٧- موعد الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكان انعقادها وموضوعها.
- ٨- مسائل أخرى.
- ٩- النظر في تقرير اجتماع لجنة الخبراء وإقراره، والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات.
- ١٠- اختتام الاجتماع الثاني والأربعين للجنة الخبراء.

## الجزء الثاني

### سرد وقائع المداولات

### ثالثاً- لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخراً [البند ٣ من جدول الأعمال]

#### ألف- العرض

١٤- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدم ممثل عن الأمانة لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخراً (E/ECA/COE/42/4/Rev.1). وأبرز التقرير أن أفريقيا لا تزال تشهد معدلات نمو منخفضة نسبياً، لا تتناسب مع إمكاناتها لتحقيق النمو ولا ترقى إلى إنجاز تحولها الاجتماعي والاقتصادي أو لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'. فقد ظل صافي الصادرات والاستهلاك الخاص وإجمالي الاستثمار الثابت أساساً للنمو في الأجلين القصير والمتوسط. غير أن التجارة الأفريقية لا تزال تواجه رياحاً معاكسة بسبب تدني أسعار السلع الأساسية، بينما تواصل معدلات الفقر والبطالة الارتفاع، وكذلك مستوى الضعف الذي تواجهه بعض الفئات الاجتماعية. وسلط التقرير الضوء أيضاً على المخاطر والفرص، وشدد على أن التجارة فيما بين البلدان الأفريقية تكتسي أهمية حاسمة في التنوع الاقتصادي، ومن ثم فإن هناك حاجة ملحة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

#### باء- المناقشة

١٥- في المناقشة التي تلت ذلك، شدد الخبراء على العوامل التي تؤثر على مسار النمو في

المنطقة، بما في ذلك السياسات النقدية العالمية، والحرب في أوكرانيا، وتأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ورحبوا بمعظم التوصيات الواردة في التقرير بشأن سبل العمل. وأشاروا إلى أن أفريقيا في حاجة إلى تسريع وتيرة انتقالها إلى الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة واعتماد سياسات لإقامة صناعات خضراء، مع الاستفادة في الوقت نفسه من مواردها الطبيعية الهائلة. وأكدوا على الحاجة إلى آليات تمويل فعالة وابتكارية من أجل انتقال أخضر في أفريقيا يحافظ على الاستقرار المالي بينما يتصدى لتحديات تغير المناخ. ودعوا إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي الحالي. وعلاوة على ذلك، شددوا على أن القطاع غير الرسمي لا يزال ضخماً في أفريقيا، ودعوا إلى إجراء مناقشة شاملة بشأن إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي. واقترحوا إدخال تعديلات في هذا الشأن على التقرير.

## جيم- التوصيات

١٦- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

١' تحسين تعبئة الموارد المحلية من خلال بناء قدرات المؤسسات ورقمنة النظم الضريبية؛

٢' اعتماد سياسات لمكافحة تغير المناخ ودمجها في الإنفاق العام من خلال ميزانيات خضراء، وذلك بالاستفادة من آليات التمويل الابتكارية، مثل مقايضة الديون؛

٣' التنفيذ الكامل للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحفيز التصنيع وزيادة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛

٤' تنفيذ سياسات صناعية مُعدّة على نحو جيد تعالج قضايا تغير المناخ وتعزز التصنيع وإضافة القيمة؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

١' دعم أعضائها في تعزيز تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتسريعه لإتاحة الفرص التنموية الناشئة عنها؛

٢' دعم أعضائها في تنفيذ إصلاحات هيكلية لإنعاش النمو، وتعزيز القدرة على الصمود، وزيادة فعالية السياسات المالية والنقدية، بهدف احتواء التضخم؛

- ٣' عقد حوارات في مجال السياسات وتيسير تبادل الخبرات بشأن أثر إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي على النمو الأفريقي؛
- ٤' تعزيز التعاون مع أعضائها لضمان اتساق الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالتوقعات الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا مع البيانات الوطنية؛
- ٥' إجراء دراسة عن المجالات التي يتقاطع فيها تغير المناخ مع سياسات التجارة العالمية، مثل آلية التسوية الحدودية المتعلقة بالكربون، وآثارها على التنمية الاقتصادية في أفريقيا؛
- ٦' دعم أعضائها في الاستفادة من التغيرات العالمية الحالية، بما في ذلك الانتقال نحو الطاقة المتجددة وبعث أهمية المعادن الحيوية من جديد؛
- ٧' مواصلة دعم الجهود التي يبذلها أعضاؤها للمضي في إصلاح الهيكل المالي العالمي.

## رابعاً- تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا [البند ٤ من جدول الأعمال]

### ألف- العرض

١٧- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرض ممثل عن الأمانة تقييماً للتقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا (E/ECA/COE/42/5). وكان التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإنشاء السوق الأفريقية الوحيدة للنقل الجوي من بين الإنجازات التي أبرزها التقرير. ومن بين التحديات التي تم تحديدها عدم كفاية تطوير البنية التحتية وبطء التصديق على بروتوكول معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار. وتعلقت التوصيات الواردة في التقرير بالحاجة إلى اتخاذ تدابير أكثر فعالية في مجالي الحوكمة والأمن لتعجيل بالجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية ذات الصلة؛ وتلبية معايير الاقتصاد الكلي للتكامل النقدي؛ وتعبئة تمويل ابتكاري للبنية التحتية؛ وتقديم الدعم للتصديق على البروتوكول.

### باء- المناقشة

١٨- في المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد الخبراء على أن المبادرات الاستراتيجية القارية، مثل برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا والاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تكتسي أهمية حاسمة لنجاح التكامل الإقليمي وخفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وتحسين القدرة التنافسية. وأبرزوا أهمية الالتزام السياسي على كل من الصعيد الإقليمي

ودون الإقليمي والوطني واتباع هُج تنطلق من القاعدة إلى القمة لتنفيذ التكامل الإقليمي. وأعربوا عن قلقهم إزاء التحديات المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص عبر القارة. وشددوا على أهمية الحكم الرشيد كشرط مسبق للتكامل الإقليمي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والحد من الفقر، وأعربوا عن دعمهم لمبادرات من قبيل الإطار الرقمي الوحيد والاستراتيجية الأفريقية الوحيدة بشأن الذكاء الاصطناعي. ودعوا إلى استخلاص الدروس من الجماعات الاقتصادية الإقليمية في سبيل النهوض بالتكامل الإقليمي.

## جيم - التوصيات

١٩ - في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

١ ' تعبئة الموارد للنهوض بالتكامل الإقليمي وتسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٢ ' إبداء التزامهم القوي بتسريع تنفيذ حرية تنقل الأشخاص عبر القارة؛

٣ ' التعجيل بتفعيل المؤسسات المالية الأفريقية، مثل صندوق النقد الأفريقي، والمصرف المركزي الأفريقي، ومصرف الاستثمار الأفريقي، للتغلب على الحواجز المتعلقة بالعملة؛

٤ ' اتخاذ إجراءات مدروسة لتطوير البنية التحتية في سبيل تيسير التكامل الإقليمي؛

٥ ' بذل جهود متضافرة للحفاظ على السلام والأمن وتعزيزهما من أجل استدامة التجارة والتكامل الإقليميين؛

٦ ' الاستفادة من الرقمنة كحل لمعالجة المخاوف الأمنية المتعلقة بحرية حركة الأشخاص؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

١ ' مواصلة تقديم الدعم لأعضائها، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تنفيذ الاتفاق المؤسس لهذه المنطقة وأطر التكامل الأخرى، مثل خطة عمل تعزيز التجارة البينية الأفريقية، والبروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والحق في الاستقرار، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية لأفريقيا ونظام المدفوعات



والتسويات لعموم أفريقيا، وفي التنفيذ الفعال للاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٢' مواصلة التعاون مع المؤسسات الأفريقية والشركاء الآخرين ذوي الصلة بشأن تصنيع الأدوية محليا؛

٣' تحليل 'مبادرة التجارة الموجهة' الصادرة عن أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتوسيع نطاقها لإشراك المزيد من الأعضاء، بهدف استخلاص الدروس؛

٤' تنفيذ نهج موجه نحو النتائج في تقييم التقدم المحرز في التكامل الإقليمي في أفريقيا، وتوفير حلول عملية وبرنامجية.

## خامسا- عرض عن موضوع الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا (البند ٥ من جدول الأعمال)

### ألف- العرض

٢٠- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرضت نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرامج وكبيرة الخبراء الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة حنان مرسي، موضوع الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية الذي يحمل عنوان "تمويل الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة للجميع في أفريقيا: الضرورات والفرص وخيارات السياسات العامة" (E/ECA/COE/42/6-E/ECA/CM/56/4). وسلطت المتحدثنة الضوء على القضايا الهيكلية التي تؤثر على تمويل الانتقال الأخضر في أفريقيا والفرص المتاحة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لدعم تمويل عمليات الانتقال الشاملة.

### باء- المناقشة

٢١- في المناقشة التي تلت ذلك، أكد الخبراء على أنه يجب على البلدان الأفريقية أن تحدد وتقود عملية وضع أولويات انتقالية شاملة، وأن تُسخر التمويل الابتكاري، وأن تستخدم مواردها الطبيعية الوفيرة لتمويل تحقيق الأهداف الإنمائية. وشددوا على أن الموارد المحلية تبقى مصدرا حاسما لتمويل التنمية في أفريقيا، وأنه ينبغي للبلدان أن تمنح الأولوية للاقتراض من أسواق رأس المال الوطنية والإقليمية، بدلا من التركيز أكثر من اللازم على السندات الخضراء والزرقاء. وأشاروا إلى أن المنح والإقراض بشروط ميسرة مفيدة، ولكن يجب ألا تكون محور التركيز الرئيسي لتمويل البلدان الأفريقية. وأثاروا مخاوف بشأن عملية الاعتماد المعقدة للوصول إلى صندوق المناخ الأخضر.

٢٢- ودعوا إلى وضع سياسات ذات صلة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتحفيز

الاستثمارات من أجل تسخير الصلة بين المياه والطاقة والأمن الغذائي، وإلى اتباع نهج مساعدة البلدان الأفريقية على فهم القدرات المتعلقة بأسواق الكربون فهما أفضل، والسندات الخضراء والزرقاء، وأرصدة التنوع البيولوجي كمصادر للتمويل وتطوير هذه القدرات. وشددوا على أن هناك حاجة إلى استراتيجيات ونهج إقليمية منسقة فيما يتعلق بأسواق الكربون؛ وسعر للكربون متوائم عالميا ويعوض أفريقيا بشكل عادل؛ وآليات للتمويل تضمن إدماج جميع الناس؛ والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والاستثمار في موارد الطاقة النظيفة الهائلة في القارة؛ وإلى أن تتولى أفريقيا معالجة معادنها الحيوية لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية للبطاريات والمركبات الكهربائية.

٢٣- وبالإضافة إلى ذلك، دعوا إلى تعاون قوي فيما بين البلدان الأفريقية وإلى دعمها في وضع حافظة من المشاريع المقبولة مصرفيا لتعزيز إمكانيات التمويل؛ وإدراج الموارد الطبيعية الوفيرة للقارة في حسابات الناتج المحلي الإجمالي لتعزيز التصنيفات الائتمانية وخفض تكلفة الاقتراض؛ والإصلاح العاجل للهيكل المالي العالمي

## جيم - التوصيات

٢٤- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

١' التعاون على وضع استراتيجيات مشتركة لتعبئة الموارد المحلية من أسواق رأس المال الخاص الوطنية والإقليمية؛

٢' تحسين الكفاءة الضريبية لتوسيع هامش المناورة المالي بشكل كبير للاستثمار في أولويات التنمية؛

٣' تنفيذ سياسات منسقة للاستثمار عبر الحدود؛

٤' العمل معاً لبناء القدرات، وتبادل المعارف والخبرات بشأن السندات الخضراء والزرقاء ووضع نهج مشترك لأسواق الكربون وأرصدة التنوع البيولوجي بهدف تجنب المخاطر المرتبطة بما يسمى 'السباق نحو القاع'، ووضع إطار مشترك مكرس لتقييم القدرات في مجال الكربون؛

٥' ضمان صوت أفريقي قوي في الدعوة إلى أسواق كربون عالية النزاهة متوائمة وشفافة على مستوى العالم؛

٦' دمج محاسبة رأس المال الطبيعي في الحسابات الوطنية ووضع أساس جديد لحساب الناتج المحلي الإجمالي؛

٧' الالتحاق بمبادرة 'التحالف من أجل ديون يمكن تحملها' بهدف تعزيز الموقف الأفريقي بشأن أزمة الديون في المحافل العالمية.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

١' تقديم الدعم التقني لأعضائها لتعزيز قدرتهم على الوصول إلى موارد الصندوق الأخضر للمناخ وتحسين فهمهم واستخدامهم لأسواق رأس المال المحلية، والسندات الخضراء والزرقاء، وأرصدة الكربون، وأرصدة التنوع البيولوجي؛

٢' دعم أعضائها في دمج محاسبة رأس المال الطبيعي في الحسابات الوطنية؛

٣' مواصلة الدعوة للحوار ولحشد الدعم وتعزيزهما من أجل تطوير مبادرة 'التحالف من أجل ديون يمكن تحملها' في أفريقيا.

## سادسا- القضايا النظامية [البند ٦ من جدول الأعمال]

ألف- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (يغطي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٢٣ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٤)

باء- تقرير عن متابعة قرارات مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

جيم- تقارير عن أعمال الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

### ١- العرض

٢٥- في إطار البنود الفرعية ٦ (أ) و(ب) و(ج)، عرض ممثلو الأمانة تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي يغطي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٢٣ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٤ (E/ECA/COE/42/7)، والتقرير المتعلق بمتابعة قرارات مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين (E/ECA/COE/42/8)، وتقرير منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن دورته التاسعة وأنشطة المتابعة (E/ECA/COE/42/9).

### ٢- مناقشة

٢٦- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أثنى الخبراء على الأمانة لتنفيذها الأنشطة المقررة، ولدعمها أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتعزيز موقف أفريقيا في المنابر العالمية.

وشددوا على أهمية آليات رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والمبادرات الأخرى وتقييمه والإبلاغ عنه. وأكدوا على أهمية الحلول الابتكارية لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة، بما في ذلك آليات التمويل المستدام. وحثوا الأمانة على مواصلة جهودها لتعزيز الحلول الابتكارية للقضاء على الفقر وضمان التمويل المستدام من خلال آليات مثل مقايضة الديون وفرض ضريبة على الكربون؛ وحثوها أيضا على تقديم الدعم لوضع أطر تنظيمية منسقة لأسواق الكربون. وسلطوا الضوء على حقيقة وجود حاجة إلى موارد كبيرة لتطوير الاقتصاد الرقمي، وأكدوا على ضرورة اعتماد سياسات ضريبية رقمية. وأعربوا عن قلقهم من عدم انسجام الجهود التي تُبذل بشأن الضرائب الرقمية مع توجه منظمة التجارة العالمية بوقف العمل بالتعريفات الرقمية. ودعا الخبراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى دعم تنمية قدرات أعضائها في مجال التنبؤ بتأثيرات المناخ. وأشاروا إلى ندرة البيانات المتعلقة بتجهيز بعض المنتجات الزراعية والاتجار بها في أفريقيا لتقييم مساهمتها في الأمن الغذائي.

### ٣- التوصيات

٢٧- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

١' تعزيز منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة واستخدامه منبرا للرصد والتقييم المتكاملين لكل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٢' تطوير أسواق رأس المال وتعزيز تكاملها الإقليمي لتحسين تعبئة الموارد وتعزيز الشفافية والمساءلة.

٣' ضمان استقلالية المصارف المركزية لتمكينها من تنفيذ السياسة النقدية تنفيذا فعالا.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

١' تنظيم منتديات لتبادل الخبرات وأنشطة لبناء القدرات في مجالات مقايضة الديون وأسواق الكربون والضرائب الرقمية، وأساليب معالجة التدفقات المالية غير المشروعة، واستخدام مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة؛

٢' إجراء دراسات شاملة عن إمكانيات الضرائب الرقمية وانعكاسات قرار وقف العمل بالتعريفات الرقمية الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية بالنسبة لأفريقيا؛

٣' العمل مع الشركاء لوضع وتعزيز إطار حوكمة البيانات يُدمج أمن البيانات لإطلاق العنان لطاقة البيانات مع ضمان السرية والنزاهة؛

٤' التركيز على المبادرات الإقليمية المفضية إلى التحوّل حتى تحقق نتائج ملموسة وتحسين تأثير تدخلاتها.

## جيم- تقارير عن أعمال الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا (متابعة)

### ١- العرض

٢٨- في إطار البند الفرعي ٦ (ج)، عرض ممثلو الأمانة التقارير المتعلقة بدورات اللجان الحكومية الدولية دون الإقليمية لكبار المسؤولين والخبراء (E/ECA/COE/42/10) و (E/ECA/COE/42/11 و E/ECA/COE/42/12)، والتقارير الشفوي عن الاجتماعات التحضيرية دون الإقليمية لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، وتقارير اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والهيكل الأساسية والصناعة والتكنولوجيا عن دورتها الثالثة (E/ECA/COE/42/13).

### ٢- المناقشة

٢٩- في المناقشة التي تلت ذلك، أثنى الخبراء على الأمانة لما تقوم به من عمل في دعم أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن طائفة واسعة من المجالات، بما في ذلك الطاقة والتكنولوجيات الرقمية، والتصنيع الأخضر المستدام والشامل، والعائد الديمغرافي واستحداث فرص العمل، وتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٣٠- ولفت الخبراء الانتباه إلى ضيق هامش المناورة المالي في القارة وشددوا على الحاجة إلى تعبئة الموارد وإلى إنفاقي عام يتسم بالكفاءة ويُرَكز على النفقات التي تترك أثرا كبيرا على الاقتصاد، وتُعزز النمو الشامل للجميع وتوفر فرص عمل مستدامة.

٣١- ودعوا إلى الاستفادة من قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التعبئة للمضي في مشروع سد غراند إنغا، في سبيل تعزيز الحصول على الكهرباء، والحفاظ على البيئة، والتعدين المستدام، وإنتاج البطاريات للسيارات الكهربائية. كما دعوا إلى القيام بعمل توعوي قائم على الأدلة ومُقتنع فيما يتعلق بأسواق الكربون. وسلطوا الضوء على حاجة البلدان إلى تسخير إمكانيات السندات الخضراء، مُشيرين إلى أن أفريقيا لا تمثل حاليا سوى ١ في المائة من السندات الخضراء الصادرة عالميا.

## ٣- التوصيات

٣٢- في ضوء المناقشة، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تُوخَى الحصافة في تخصيص نسبة ملائمة من ميزانيتها الوطنية لدعم أنشطة البحث والتطوير والابتكار الأساسية والتطبيقية عملاً بتوصيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛

'٢' تحسين القدرات الوطنية لتعزيز كفاءة الإنفاق العام، بما في ذلك من خلال استخدام النفقات المحددة الهدف، والحد من حالات التسربات، والحرص على أن تُحَقَّق الامتيازات الضريبية على الاستثمار الفوائد المنشودة للاقتصادات الوطنية؛

'٣' دعم نمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتطورها، وتعزيز قدرتها على الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار في سبيل تحقيق التصنيع الأخضر والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وإيجاد فرص عمل مستدامة والحد من الفقر؛

'٤' العمل على المستوى القاعدي لتعزيز معرفة وفهم فوائد الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ويشمل ذلك توليد أرصدة كربون الغابات ومساهمة هذه الموارد في تحقيق النمو الأخضر الشامل؛

'٥' صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة تهدف إلى دعم نموذج للتنمية يستغل عائد الشباب وما تزخر به القارة من ثروات طبيعية هائلة، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال المشاركة الفعالة لكيانات القطاع الخاص وتمكين المرأة ومشاركتها؛

'٦' تهيئة بيئة مواتية للتصنيع الأخضر، بما في ذلك من خلال تنمية المهارات وتعزيز التكنولوجيا والابتكار؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

'١' زيادة الدعم المقدم للمبادرة المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا بشأن البطاريات الكهربائية والمبادرة المشتركة بين زامبيا وزمبابوي بشأن إنشاء مجمع مشترك للصناعات الزراعية، وإقامة شراكات للتعجيل بتنفيذها؛

٢' دعم البحوث المتعلقة بالصلاوات بين السلام والأمن الطاقوي والتنمية المستدامة، لا سيما في سياق النزاعات داخل الدول وفيما بينها وآثارها السلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

٣' تقديم الدعم لوضع استراتيجيات وخطط إقليمية وإعمالها في سبيل تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

## جيم- تقارير عن أعمال الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا (متابعة)

### دال- الخطة والميزانية البرنامجيتان المقترحتان لعام ٢٠٢٥

#### ١- العرض

٣٣- في إطار البندين الفرعيين ٦ (ج) و(د)، عرض ممثلو الأمانة تقرير اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية عن دورتها الخامسة (E/ECA/COE/42/14)، والتقرير المرحلي عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط (E/ECA/COE/42/15)، وموجزا للخطة والميزانية البرنامجيتين المقترحتين لعام ٢٠٢٥ وأداء البرنامج لعام ٢٠٢٣ (E/ECA/COE/42/16)، والنص الكامل لمشروع الخطة والميزانية البرنامجيتين المقترحتين لعام ٢٠٢٥ وأداء البرنامج لعام ٢٠٢٣ (E/ECA/COE/42/INF/2).

#### ٢- المناقشة

٣٤- في المناقشة التي تلت ذلك، أعرب الخبراء عن قلقهم إزاء ارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة بين الجنسين في القارة. وسلطوا الضوء على أهمية تضمين التنمية الاجتماعية في التعليم وبناء المهارات من خلال تعزيز نظم التعليم لإطلاق العنان لإمكانات أفريقيا.

٣٥- ورغم إقرارهم بالدور الهام الذي يضطلع به المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في بناء القدرات البشرية والمؤسسية، فقد أثاروا أيضا شواغل بشأن المتأخرات المستحقة في الاشتراكات السنوية وأثرها على عملياته. وأثنوا على عمل المعهد وأشاروا إلى زيادة الميزانية التي خصصتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعزيز دوره في تنمية القدرات، لا سيما من خلال التعلم عن بُعد وشبكة الاقتصاديين الشباب.

٣٦- وأثنوا على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما قامت به من عمل في عام ٢٠٢٣ وأوصوا بأن ينظر مؤتمر الوزراء في الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٥ ومشروع الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٥ ويعتمدهما. وأشاروا إلى إجمالي الميزانية المقترحة للأبواب ١١ و ١٨ (الذي يتضمن موارد من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية معا) و ٢٣ التي

تبلغ ١٢٦,٧٤ مليون دولار لعام ٢٠٢٥، ولم تعرف أي زيادة. ورحبوا بالجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لإعادة تنظيم خططها وميزانيتها البرنامجيتين لمواجهة التحديات الناشئة والاستفادة من الفرص في سياق الأولويات الإنمائية للقارة. وفي هذا الصدد، لاحظ الخبراء أن البرنامج الفرعي ١ أعيدت تسميته ليصبح 'سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة'، وأن البرنامجين الفرعيين ٣ و ٥ الحاليين قد تم وقف العمل بهما واستُعيض عنهما بالبرنامج الفرعي ٣: التكنولوجيا والابتكار والربط بشبكات الاتصال وتطوير البنية التحتية، وبالبرنامج الفرعي ٥: المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر والأزرق.

### ٣- التوصيات

٣٧- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' زيادة الوعي بالمفاهيم المهمة المتعلقة بالاقتصادات الخضراء والزرقاء، وأسواق الكربون، والضرائب البيئية، وعمليات الانتقال الطاقوي العادل وغيرها من الموضوعات ذات الصلة؛

'٢' التفكير في سبل تحسين المواءمة بين السياسات النقدية والمالية لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في الاقتصاد الكلي؛

'٣' ضمان تسوية الاشتراكات المالية في الوقت المناسب لدعم تنفيذ ولاية المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' التفكير في مراجعة مخصصات الميزانية البرنامجية للبرامج الفرعية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والفقراء، وعدم المساواة، والسياسات الاجتماعية، لكي تعكس أهميتها بالنسبة للتنمية في أفريقيا على نحو ملائم؛

'٢' إجراء تقييمات للاحتياجات على الصعيد القطري والتشاور مع أعضاء اللجنة الاقتصادية لإدماج البعد الاجتماعي لبرامج التنمية في برامج بناء القدرات؛

'٣' الرفع من مستوى تعاونها مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع مصرف التنمية الأفريقي بشأن الميزة المراعية للمنظور الجنساني وتنفيذ برامج المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في مجال التدريب؛



٤' إجراء دراسة على الصعيد دون الإقليمي عن وظائف المستقبل؛

٥' تقديم الدعم لأعضائها فيما يتعلق بالتحليلات الجنسانية في وضع السياسات؛

٦' إجراء دراسات عن إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد، ونشر نتائج هذه الدراسات ودعم التعلم بين الأقران في هذا الشأن.

## هاء- التقرير المتعلق بالدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

### ١- العرض

٣٨- في إطار البند الفرعي ٦ (هـ)، عرض ممثل عن الأمانة التقرير المتعلق بالدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له (E/ECA/COE/42/17)، ميرزا مجالات التدخل الرئيسية والإنجازات والفرص المتاحة لتعزيز صوت أفريقيا الموحد ومصالحها على الصعيد العالمي

### ٢- المناقشة

٣٩- في المناقشة التي تلت ذلك، أقر الخبراء بالشراكة بين الاتحاد الأفريقي والمنظومة الإنمائية الأمم المتحدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤-٢٠٣٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، من خلال نهج "إطاران وخطة واحدة". وفيما يتعلق بمجموعة العشرين، أشار الخبراء إلى أهمية عضوية الاتحاد الأفريقي في المجموعة، بما أنها تتيح فرصة ومنبرا عالميا لتعزيز صوت أفريقيا ودعم أولوياتها.

٤٠- وأكدوا مجددا على أهمية السياسات النقدية والمالية لضمان الاستفادة الكاملة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأعربوا عن اهتمامهم بفهم الأطر التنظيمية والمالية التي تدعم نجاح الاتفاقات التجارية. وأشادوا بجهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطلاق المركز الأفريقي لإدارة المعارف وتشغيله، وشددت على أهمية العمل مع المزيد من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء القارة لتعزيز فهم المركز وتولي زمام أمره على نحو أفضل. وأبرزوا أيضا أهمية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لإنشاء مرفق أفريقي لتقدير الجدارة الائتمانية يمكن لبلدان القارة الحصول على تصنيفات منه دون الاعتماد على وكالات من خارج القارة.

### ٣- التوصيات

٤١- في ضوء المناقشة، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية تسريع عملية تفعيل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال صياغة استراتيجيات وطنية شاملة وتنفيذها لتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية والدفع بالتجارة الإقليمية، والنهوض بالنمو الاقتصادي.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

‘١’ مواصلة العمل عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وكيانات منظومة الأمم المتحدة لتسريع التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، واستعراض ذلك التنفيذ والإبلاغ عنه، لا سيما من خلال خطة السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤-٢٠٣٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛

‘٢’ التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن تفعيل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك تطوير سلاسل قيمة شاملة وخضراء؛

‘٣’ دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في وضع نظام أفريقي للتصنيف الائتماني تماشياً مع التوجيه الصادر عن الاتحاد الأفريقي؛

‘٤’ مواصلة التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ودعم الاتحاد الأفريقي باعتباره عضواً في مجموعة العشرين في التعبير عن المواقف الأفريقية الموحدة.

واو- تقرير عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

زاي- برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً: تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في أفريقيا

## ١- العرض

٤٢- في إطار البندين الفرعيين ٦ (و) و(ز)، عرض ممثلو الأمانة التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ (E/ECA/COE/42/18) والتقرير المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في أفريقيا، والواردة في برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً (E/ECA/COE/42/19). وعقب العروض، قدّم ممثل عن مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أفكاراً بشأن الاستعراض المتعلق بأقل البلدان نمواً المقرر إجراؤه في آذار/مارس ٢٠٢٤ ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية المزمع عقده في حزيران/يونيه ٢٠٢٤.

## -٢- المناقشة

٤٣- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار الخبراء إلى أن البلدان الأفريقية أحرزت تقدماً متفاوتاً في تنفيذ برنامجي عمل الدوحة وفيينا في ظل أزمات متعددة الأوجه. وشددوا على التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان الأفريقية، لا سيما في تعزيز الهياكل الأساسية للنقل، وتدابير المرور العابر، والتنوع الاقتصادي وتنوع الصادرات بالنسبة للبلدان الأفريقية النامية غير الساحلية والأقل نمواً، والتركيز العالي للصادرات، وأوجه العجز المستمرة في الحساب الجاري، والعقوبات الاقتصادية على بعض البلدان، وانعدام الأمن الغذائي، وانخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة. وأعربوا عن استيائهم من بطء تنفيذ برنامج عمل فيينا، وشددوا على الحاجة إلى برنامج جديد مصمم خصيصاً لأولويات البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية. ودعوا إلى استكشاف مصادر تمويل متنوعة بما في ذلك التحويلات المالية من المغتربين الأفريقيين لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصورة فعالة. وسلطوا الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان بعد خروجها من فئة أقل البلدان نمواً، والحاجة إلى فترة انتقالية أطول وإلى الدعم في فترة ما بعد الخروج.

## -٣- التوصيات

٤٤- في ضوء المناقشة، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

١' المشاركة في صياغة برنامج جديد يخلف البرنامج السابق للبلدان النامية غير الساحلية، مع إقرارهم بالصلة التي تربط هذه الأخيرة بالبلدان المجاورة، ويكون برنامجاً يراعي الاحتياجات الخاصة بالبلدان الأفريقية؛

٢' تنفيذ اتفاقات المرور العابر الدولية تنفيذاً فعالاً من أجل المرور السلس للبضائع والأشخاص القادمين من البلدان غير الساحلية والبلدان النامية، وذلك بوسائل تشمل تقليص الإجراءات الإدارية المرهقة، مع إقرارهم بالصلة التي تربط البلدان غير الساحلية والبلدان النامية بالبلدان المجاورة؛

٣' مواصلة خططهم الإنمائية الوطنية مع برنامج عمل الدوحة؛

٤' إجراء تقييمات وتقديرات فُطرية للأنشطة المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل الدوحة؛

٥' الدعوة إلى فترة انتقالية أطول للخروج من فئة أقل البلدان نموا وتوفير الحصول على الدعم في فترة ما بعد الخروج.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

١' إجراء بحوث عن التحويلات المالية ومساهمتها في النمو الاقتصادي وعن الاستراتيجيات الكفيلة بزيادة استخدامها في التنمية؛

٢' دعم تنفيذ السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي لتعزيز الترابط وتيسير حركة البضائع والأشخاص وتحقيق التكامل الإقليمي؛

٣' دعم تنفيذ بروتوكول المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية الخاص بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار، واتفاق المنظمة العالمية للتجارة المتعلق بتيسير التجارة؛

٤' تقييم أثر الخروج من فئة أقل البلدان نموا واقتراح حلول لانتقال سلس ومستدام؛

٥' دعم أعضائها في مواءمة خططهم الإنمائية الوطنية مع برنامج عمل الدوحة باستخدام أداة التخطيط والإبلاغ المتكاملة.

## سابعاً- موعد الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية ومكان انعقادها وموضوعها [البند ٧ من جدول الأعمال]

### ١- العرض

٤٥- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدم ممثل عن الأمانة مذكرة بشأن موعد انعقاد الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكان انعقادها وموضوعها (E/ECA/COE/42/20/Rev.1). وأقترح عقد الدورة السابعة والخمسين في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا في آذار/مارس ٢٠٢٥ في إطار أحد المواضيع الثلاثة التالية التي صاغتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال عملية تشاورية وجرى تقديمها إلى لجنة الخبراء للنظر فيها:

(أ) الخيار الأول: "النهوض بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: اقتراح إجراءات استراتيجية مفضية إلى التحول".

(ب) الخيار الثاني: "الرقمنة والتكنولوجيا للنهوض بالتحول الاقتصادي في أفريقيا"؛

(ج) الخيار الثالث: ”الاستثمار في الأمن الغذائي والانتقال الطاقوي: المسارات المؤدية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا على نحو أسرع“.

## ٢- المناقشة

٤٦- في المناقشة التي تلت ذلك، أكد الخبراء أنه يمكن للجنة الاقتصادية تناول موضوع ”النهوض بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: اقتراح إجراءات استراتيجية مفضية إلى التحول“، مع إيلاء الاعتبار في الوقت نفسه لقضايا الرقمنة والتكنولوجيا والأمن الغذائي والانتقال الطاقوي التي تكتسي القدر نفسه من الأهمية.

## ٣- التوصيات

٤٧- في ضوء المناقشات التي جرت، أوصت لجنة الخبراء بأن تُعقد الدورة السابعة والخمسون للجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار الموضوع الرئيسي ”النهوض بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: اقتراح إجراءات استراتيجية مفضية إلى التحول“، الذي ينبغي أن يغطي قضايا الرقمنة والتكنولوجيا والأمن الغذائي والانتقال الطاقوي.

## ثامنا-مسائل أخرى [البند ٨ من جدول الأعمال]

٤٨- لم تُثار أي مسائل أخرى.

## تاسعا- النظر في تقرير لجنة الخبراء واعتماده والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات [البند ٩ من جدول الأعمال]

٤٩- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظرت لجنة الخبراء في مشروع تقرير اجتماعها إلى جانب مشاريع القرارات التي ستقدم إلى مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين للنظر فيها وإمكانية اعتمادها. وأدلى الخبراء بتعليقات واقتروا تعديلات على التقرير. وبعد مناقشة مستفيضة، اعتمدت اللجنة التقرير بالإجماع. وترد القرارات في مرفق بهذا التقرير لينظر فيها مؤتمر الوزراء ويعتمدها.

## عاشرا- اختتام الاجتماع الثاني والأربعين للجنة الخبراء [البند ١٠ من جدول الأعمال]

٥٠- أدلى بكلمات ختامية كل من السيدة حنان مرسي والسيد أندرو بجومبي.

٥١- وأكدت السيدة حنان مرسي في كلمتها على نجاح اجتماع الخبراء، الذي تم خلاله استكشاف طائفة من الصكوك والآليات التي تهدف إلى تمويل الانتقال إلى اقتصادات خضراء في أفريقيا. وأكدت مجددا على الحاجة إلى اتخاذ خطوات متضافرة نحو استراتيجية إنمائية

استشرافية للقارة، وحتمية مواصلة منح الأولوية للابتكار والاستثمار في المهارات والتعليم.

٥٢- وأشار السيد بفومبي إلى أن الاجتماع كان بناءً في معالجته التحديات الملحة في القارة وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأعضاؤها من الانتقال إلى نُهج ذات منحي عملي والتركيز على المخرجات القابلة للتحقيق في مجال الخدمات العامة للأفارقة. ونوّه بفرق كل من زمبابوي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومقدمي الخدمات على التنظيم المحكم للاجتماع.

٥٣- وبعد الإدلاء بتلك البيانات وتبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع في الساعة ٢٠/١٠ من مساء يوم الجمعة ١ آذار/مارس ٢٠٢٤.

## مشاريع قرارات لينظر فيها مؤتمر الوزراء

ترد أدناه مشاريع القرارات التي وافقت لجنة الخبراء على نصها للنظر فيها واحتمال اعتمادها من مؤتمر الوزراء.

### ألف- قرار بشأن تعزيز التعاون الضريبي لزيادة تعبئة الموارد المحلية

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بأن الثغرات الآخذة في الاتساع في مجال التمويل واستمرار القيود المالية، التي تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والصراع في أوكرانيا، أعاقت قدرة البلدان الأفريقية على الاستجابة لأزمي الغذاء والطاقة،

وإذ يلاحظ أن القيود التي تحول دون تعبئة الموارد المحلية تعبئة فعالة تشمل القطاع غير الرسمي الضخم في أفريقيا، وضعف نظم الإدارة الضريبية وعدم فعاليتها، والحوافز الضريبية العقيمة، ووجود تسربات في تحصيل الإيرادات، مثل ارتفاع حجم التدفقات المالية غير المشروعة، وضعف إنفاذ القوانين،

وإذ يتوّه بقرار الجمعية العامة ٧٧/١٥٣ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ بشأن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية، الذي شددت فيه على أهمية القدرة على تحمل الديون، والشفافية في مجال الديون، والإدارة الفعالة للديون في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يعيد تأكيد قراره ٩٩٠ (د-٥٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢، الذي أهاب فيه بالأمم المتحدة أن تشرع في مفاوضات برعايتها بشأن اتفاقية دولية تُعنى بالمسائل الضريبية، بمشاركة جميع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأصحاب المصلحة المعنيين،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٧٨/٢٣٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣ بشأن تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال في المسائل الضريبية في الأمم المتحدة، الذي وُضع استناداً إلى مشروع قرار عرضته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية، عقب اتخاذ المؤتمر القرار ٩٩٠ (د-٥٤)، وإذ يرحب بتقرير الأمين العام عن هذا الموضوع،<sup>(١)</sup>

(١) A/78/235.

وإذ يسلم بأهمية الإدارة الضريبية الفعالة في تعبئة الموارد المحلية على النحو الأمثل، وبالدور الأساسي للتعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في وقف هدر الموارد، لا سيما في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة،

وإذ يشير إلى قراره ٨٨٦ (د-٤٤) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١ الصادر عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، الذي وضع الأساس لإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، وإذ يشير أيضا إلى الإعلان الخاص بشأن التدفقات المالية غير المشروعة الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الرابعة والعشرين، الذي أوعز فيه إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي بإجراء المزيد من البحوث بشأن التدفقات المالية غير المشروعة،

وإذ يشير أيضا إلى النداء الموجه إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الوارد في خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية<sup>(٢)</sup> وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(٣)</sup> لقياس التدفقات المالية غير المشروعة وتتبعها وكبحها من خلال المؤشر ١٦-٤-١ من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يلاحظ مع القلق أن القيود المستمرة قد زادت من صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'،

وإذ يسلم بأن عقد مؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية، الذي يمكن أن يكون في عام ٢٠٢٥، كفيلاً بأن يتيح فرصة لتقييم التقدم المحرز وتسريع الجهود الرامية إلى وضع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن الضرائب، والاستفادة من الجهود المتضافرة التي يبذلها أصحاب المصلحة لتضييق الفجوة المالية العالمية، والحرص على جعل جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تعاون ضريبي دولي شامل وفعال بصورة كاملة متسقة مع الالتزامات والخطط الوطنية والإقليمية والدولية للتغلب على الحواجز والتحديات التي تعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

١- يرحب باتخاذ الجمعية العامة القرار ٧٨/٢٣٠، الذي شددت فيه على ضرورة وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، في سبيل تعزيز التعاون الضريبي الدولي وجعله شاملا تماما وأكثر فعالية، والذي قررت فيه إنشاء لجنة حكومية دولية مفتوحة العضوية بقيادة الدول الأعضاء بهدف صياغة إطار مرجعي لاتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية؛

٢- يثني على أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لترشيحهم خبراء ذوي صلة بالمسائل الضريبية الدولية لتمثيل القارة في اللجنة الحكومية الدولية المخصصة المنشأة عملا

<sup>(٢)</sup> قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

<sup>(٣)</sup> قرار الجمعية العامة ٧٠/١.



بقرار الجمعية العامة ٧٨/٢٣٠، ويشجع الأعضاء على تخصيص موارد كافية للخبراء لتمثيل أفريقيا في دورات اللجنة في نيويورك تمثيلاً فعالاً؛

٣- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومنتدى إدارة الضرائب في غرب أفريقيا، وشبكة العدالة الضريبية في أفريقيا، وسائر الشركاء الإنمائيين، على بناء قدرات البلدان الأفريقية ومؤسساتها، لا سيما في مجالي السياسة والإدارة الضريبتين، والتعاون الضريبي الدولي، وإدارة النفقات الضريبية، وتحليل الديون وإدارتها، ومكافحة جميع أشكال التدفقات المالية غير المشروعة؛

٤- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنظم، بالشراكة مع أعضائها ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الإنمائيين الإقليميين، مشاورات إقليمية لتحديد الأولويات الإنمائية الرئيسية لأفريقيا استعداداً لتنظيم مؤتمر دولي رابع لتمويل التنمية، يمكن أن يُعقد في عام ٢٠٢٥؛

٥- يهيب بجميع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يدعموا جهود اللجنة الحكومية الدولية المنشأة عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٨/٢٣٠ وأن يعملوا بروح بناءة مع كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للاتفاق على الإطار المرجعي التفاوضي بشأن اتفاقية إطارية خاصة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، تهدف إلى إنشاء هيكل دولي فعال وشامل لإدارة الضرائب، ومعالجة القضايا القائمة والناشئة بالاستعانة بروتوكولات، بما في ذلك مسائل التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالضرائب، وفرض ضرائب على الدخل المتأتي من تقديم الخدمات عبر الحدود ومكاسب رأس المال، ويشدد على أهمية التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين وأهمية مساهماتهم؛

٦- يهيب بالمجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات المناسبة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لضمان معاملة التدفقات المالية غير المشروعة باعتبارها تحدياً للمنظومة بأسرها على الصعيد العالمي، واعتماد المجتمع الدولي آلية تنسيق عالمية لرصد التدفقات المالية غير المشروعة بصورة منهجية، بما في ذلك عن طريق جمع البيانات المتعلقة بالحسابات المالية الأجنبية ونشرها وتحليلها مركزياً وقيام الشركات المتعددة الجنسيات بالإبلاغ عن كل بلد على حدة.

## باء- قرار بشأن الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٥

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بالأهمية الاستراتيجية للخطط والميزانيات البرنامجية السنوية في تفعيل تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووضعه في السياق المناسب وفقا لتوجهاتها الاستراتيجية ووظائفها الأساسية، عبر مختلف برامجها الفرعية التسعة، وعملا بتوجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يشير إلى أنه وافق، بموجب قراره ٩٨٥ (د-٥٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢، على الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، وإلى أن الإطار يتمشى مع الأولويات والتطلعات الإنمائية لأفريقيا، مع التركيز على التحولات الرئيسية اللازمة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(١)</sup> وتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'،

وإذ يضع في اعتباره أن القارة الأفريقية لا تزال تعاني من آثار الأزمات والصراعات المتكررة، في القارة ومختلف أنحاء العالم على حد سواء، وهو ما يؤدي إلى تزايد هشاشتها إزاء الصدمات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتسارعة،

وإذ يرحب بإطلاق خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ في الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، التي عقدت في أديس أبابا يومي ١٧ و ١٨ شباط/فبراير ٢٠٢٤،

وإذ يشدد على الحاجة إلى تدخلات تُوضع خصيصا لهذا الغرض وتأخذ في الحسبان آخر المستجدات التكنولوجية والعلمية وإلى ضرورة أن تستهدف هذه التدخلات تحسين التفاعل بين العلم والسياسات العامة والمجتمع، وتعزيز تعبئة الموارد، وتطوير الهياكل الأساسية بصفة مستدامة، ومواصلة دعم التكامل الإقليمي، والتنوع الاقتصادي، والتصنيع المستدام، والأمن الغذائي، والعمل المناخي،

وإذ يشير إلى إعادة موازنة برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإتاحة التركيز بشكل أقوى على الأولويات الناشئة من خلال إعادة تنظيم العمل القطاعي الداخلي لثلاثة برامج فرعية (البرنامج الفرعي ١، المعني بسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة، والبرنامج الفرعي ٣، المعني بتنمية القطاع الخاص وتمويله، والبرنامج الفرعي ٥ المعني بالتكنولوجيا، ومكافحة تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية)،

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

وإذ يسلم بأن الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٥ تعكسان الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للنهوض بمستوى تنفيذ توجهاتها البرنامجية الاستراتيجية، حتى تتمكن من تعبئة الموارد من أجل تمويل انتعاش القارة،

وقد نظر في الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٥ اللتين جرى فيهما إبراز التغييرات المقترحة في إطار عملية إعادة التنظيم، إلى جانب الأهداف وأهم النتائج والمنجزات المستهدفة لجميع البرامج الفرعية،

يعتمد الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٥، بما في ذلك البرنامج الفرعي ٣ الجديد المعني بالتكنولوجيا، والابتكار، والربط بشبكات الاتصال، وتطوير البنية التحتية، والبرنامج الفرعي ٥ الجديد المعني بالمناخ، والأمن الغذائي والموارد الطبيعية، والاقتصاد الأخضر والأزرق، والبرنامج الفرعي ١ الذي أعيدت تسميته والمعني بسياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة.

## جيم - قرار بشأن إعادة تنظيم عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي اعتمدت فيه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وما تضمنته من غايات،

وإذ يشير أيضا إلى ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها والتعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ يسلم بالحاجة إلى تعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة والتحول الاقتصادي من خلال تسخير إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وإلى تحسين الربط بشبكات الاتصال والخدمات اللوجستية بصورة أكبر، والتعجيل بتطوير الهياكل الأساسية الحيوية بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذ يسلم أيضا بأهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار بوصفها عوامل تمكين لخطة عام ٢٠٣٠،

وإذ يسلم بالإنجازات التي أبرزها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٢٣/٤ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٢٣، الذي أشار فيه إلى ضرورة مواءمة سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتناول التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، وحماية البيئة،

وإذ يشير إلى قراره ٩٨٣ (د-٥٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢، بشأن أهمية التحول الرقمي لفتح آفاق جديدة، والذي طلب فيه إلى اللجنة الاقتصادية تعزيز عملها فيما يخص الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية والابتكار لتمكين أعضائها من استكشاف مجالات

جديدة لاقتصاد البيانات في سبيل زيادة فرص التجارة والتنمية وتسخير فوائد الرقمنة بما يحقق  
انتعاش اقتصادات بلدانهم واستقرارها،

وإذ يسلم بالتحول الاستراتيجي للجنة الاقتصادية نحو تعزيز التكنولوجيات الناشئة  
والرائدة، والابتكار، والتحول الرقمي، وتطوير البنية التحتية، والربط بشبكات الاتصال  
المتقدمة، والهياكل الأساسية غير المادية والمادية للتعامل مع التحديات والفرص الإنمائية في  
أفريقيا، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية في أفريقيا،

وإذ يقر بالطابع الشامل للتمويل، وبأهميته الحاسمة لكافة برامج اللجنة الاقتصادية،  
وبالحاجة إلى المضي في تعزيز القدرة على التمويل بين أعضائها،

وإذ يدرك الحاجة إلى إعادة مواءمة الهيكل التنظيمي الحالي للجنة الاقتصادية بغية  
متابعة تحولها الاستراتيجي وأولوياتها بمزيد من الفعالية، بما في ذلك في مجالات التكنولوجيا  
والابتكار والطاقة والمالية العامة والخاصة والهياكل الأساسية، بطريقة تتسق مع تحقيق أهداف  
خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها،

١- يحول اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إعادة تنظيم برامجها من خلال دمج قسم  
التكنولوجيا والابتكار الحالي مع قسم الطاقة والهياكل الأساسية والخدمات، ومن ثم إنشاء  
شعبة جديدة للتكنولوجيا والابتكار والربط بشبكات الاتصال وتطوير البنية التحتية، تتألف  
من قسم التكنولوجيات الناشئة والرائدة، والابتكار والتحول الرقمي وقسم الربط بشبكات  
الاتصال وتطوير البنية التحتية؛

٢- يوافق على إعادة توزيع الأقسام التي تتألف منها شعبة تنمية القطاع الخاص  
وتمويله الحالية، واعتبار ما تقوم به من عمل كأولوية ومسؤولية شاملة تضطلع بها كافة برامج  
اللجنة الاقتصادية؛

٣- يُؤذن بإعادة مواءمة عمل قسم الطاقة والهياكل الأساسية والخدمات التابع  
لشعبة تنمية القطاع الخاص وتمويله، بحيث يؤدي ذلك العمل في إطار القسم الجديد الخاص  
بالربط بشبكات الاتصال وتطوير البنية التحتية؛

٤- يُؤذن أيضاً بالاضطلاع بعمل قسم التمويل الابتكاري وأسواق رأس المال  
في إطار شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة، التي ستعاد تسميتها من الآن فصاعداً لتصبح شعبة  
سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة، وستألف من الأقسام التالية: قسم تحليل  
الاقتصاد الكلي؛ وقسم التخطيط الإنمائي؛ وقسم المؤسسات والحوكمة الاقتصادية؛ وقسم  
الشؤون المالية وتعبئة الموارد المحلية،

٥- يأذن كذلك بإدماج عمل قسم البيئة التمكينية لقطاعي الزراعة والأعمال التجارية في شعبة التكنولوجيا، ومكافحة تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية، على نحو ما يرد في التشكيلة أدناه؛

٦- يقرر إعادة تشكيل شعبة التكنولوجيا ومكافحة تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية لتصبح شعبة المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر والأزرق، وتتألف من الأقسام التالية: المركز الأفريقي لسياسات المناخ؛ وقسم الموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر والأزرق؛ وقسم الأراضي والتحول الزراعي؛

٧- يلاحظ مع التقدير أن إعادة التنظيم المقترحة لا تؤدي إلى أي زيادة في عدد الموظفين والأقسام والشعب، بيد أنها في الوقت ذاته تمكّن اللجنة من تحسين عرض قيمتها وتحقيق نتائج فيما يتصل بآفاق انتقال أفريقيا إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

## دال- قرار بشأن تحسين النظم الضريبية الأفريقية فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يدرك بقرار الجمعية العامة ٧٦/٦ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ بشأن متابعة تقرير الأمين العام الذي يحمل عنوان "خطتنا المشتركة"،

وإذ يسلم بأهمية التحول الرقمي، على النحو المبين في القرار ٩٨٣ (د-٥٤)، وإذ يقر بقدرته على فتح آفاق جديدة،

وإذ يسلم بالدور المحوري لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفه عاملاً تمكينياً اقتصادياً، يحفز النمو والتنمية في مختلف القطاعات، والشمول المالي، وإيجاد فرص العمل، لا سيما الوظائف الخضراء، والتعليم، وتنمية المهارات، وريادة الأعمال،

وإذ يؤكد أن ازدهار قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يزيد الإنتاجية والربط بشبكات الاتصال زيادةً كبيرة وأن يساهم بحوالي ١٨٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة (٥,٢ في المائة) في الناتج المحلي الإجمالي للقارة بحلول عام ٢٠٢٥، وبمبلغ ٧١٢ مليار دولار (٨,٥ في المائة) بحلول عام ٢٠٥٠، رهنا بمستوى استخدام الشركات للتكنولوجيات الرقمية والمزيج الصحيح من الإجراءات المتعلقة بالسياسات.<sup>(١)</sup>

(١) Google and International Finance Corporation, *e-Conomy Africa 2020: Africa's \$180 Billion Internet Economy Future* (n.p., 2020). Available at <https://www.ifc.org/content/dam/ifc/doc/mgrt/e-conomy-africa-2020.pdf>

وإذ يشدد على أهمية البنية التحتية الرقمية المرنة واللوائح التنظيمية المنسقة لتعزيز الربط بشبكات الاتصال والتصدي للتحديات الرقمية الناشئة،

وإذ يسلم ببحتمية سد الفجوة الرقمية لدى جميع فئات المجتمع وبناء رأسمال بشري تنافسي لصالح القوى العاملة في المستقبل،

وإذ يسلم بالأهمية الحيوية لتهيئة بيئة مواتية لتطوير التكنولوجيا الرقمية وانتشارها،

وإذ يسلم أيضا بأهمية وجود سياسات ضريبية ذات فعالية وكفاءة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة،

وإذ يشير إلى النتائج الأولية لدراسات الحالة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في بلدان أفريقية مختارة والتي تبين الأثر السلبي المحتمل للضرائب المرتفعة الخاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاستفادة من النطاق العريض وتوافر الأجهزة الرقمية بتكلفة ميسورة واستخدامها، وإذ يسلم بأن تحسين تلك الضرائب يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي والشمول الرقمي في آن واحد، ويعالج الشواغل الملحة المتعلقة بالإيرادات ويدعم الاستدامة المالية،

وإذ يسلم بالحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى بناء قدرة أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تحديد النظام الضريبي الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد نظم ضريبية إلكترونية، وتعبئة الموارد المحلية،

وإذ يقر بأهمية تعاون أصحاب المصلحة المتعددين في وضع سياسات ضريبية فعالة وتنفيذها،

وإذ لاحظ بارتياح إنشاء شعبة التكنولوجيا، والابتكار، والربط بشبكات الاتصال وتطوير البنية التحتية بوصفها إحدى الشعب البرنامجية الست للجنة الاقتصادية لأفريقيا،

١- يدعو أعضاء اللجنة الاقتصادية إلى تعزيز جهودهم في مجال جمع البيانات لتيسير صياغة سياسات قائمة على الأدلة وتقييم أثرها؛

٢- ويهيب باللجنة الاقتصادية وشركائها أن يواصلوا دعمهم لأعضاء اللجنة في تهيئة بيئة مواتية لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا، وفي الدفع بعجلة التنمية المستدامة واستحداث فرص العمل والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للجميع في القارة؛

٣- ويحث اللجنة الاقتصادية وشركائها على إجراء دراسات تحليلية إضافية في مجال السياسات لدعم صياغة توصيات قائمة على الأدلة بشأن تحسين الإطار الضريبي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك من خلال التحليل الشامل للسياسات القائمة والابتكارية، والآليات المدرة للدخل، والتحديات، والأثر الإنمائي، وأفضل الممارسات، وتقديم

المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المبادرات الرامية إلى تحسين الضرائب المفروضة على هذه التكنولوجيا في البلدان الأفريقية؛

٤- ويدعو اللجنة الاقتصادية وشركاءها إلى تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والتوجيه في مجال السياسات إلى أعضاء اللجنة، بغية تهيئة بيئات تنظيمية مواتية، وتشجيع الابتكار، وتعزيز المهارات الرقمية، وتيسير حصول مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التمويل، وتعزيز القدرة المؤسسية على الحوكمة ورسم السياسات على نحو فعال فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

---